

مجتمع مدني

المجتمع المدني في إبحاث الجماهير نحو الانتخابات

أكدت منظمات المجتمع المدني بمحافظة إب على ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها كاستحقاق دستوري لا يقبل المساومة أو المراوغة. مستنكرة في الوقت ذاته سلوكيات ودعوات أحزاب اللقاء المشترك لتأجيل الانتخابات وتعطيل الحياة السياسية والديمقراطية والتعبئة والدستور من محتواهم.

كما دعت المنظمات المدنية بمحافظة إب كافة أبناء الشعب اليمني إلى المشاركة الفاعلة في الانتخابات البرلمانية المقبلة. جاء ذلك في بيان حصلت «السبأ» على نسخة منه... فيه منظمات المجتمع المدني بإب أحزاب اللقاء المشترك إلى احترام الدستور وإرادة الناخبين وحقوقهم والالتزام إلى الديمقراطية من خلال صناديق الاقتراع باعتبار ذلك أرقى سلوك حضاري وديمقراطي وسياسي، بعيداً عن إثارة الفوضى والغش والاحتقانات والتأثير على المصلحة الوطنية العليا.

واعتبر البيان إجراء الانتخابات في موعدها استحقاقاً دستورياً وديمقراطياً لأبناء الشعب اليمني الواحد الذي لا يقبل ولن يخضع للمزايدات والمساومة والابتزاز.

بعد أدائهم اليمين الدستورية..

القضاة يديرون العملية الانتخابية

الدولة إقامة هذه الانتخابات في موعدها كالتزام دستوري ووطني تجاه الوطن والشعب.. وفقاً إلى أن المعارضة في دول العالم تدعو دوماً إلى إجراء انتخابات مكررة، فيما نجد المعارضة في اليمن تدعو دوماً إلى تأجيل الانتخابات.

إلى ذلك أكد السفير الأمريكي بصنعاء جيرالد فيرستين إن النظام الديمقراطي في اليمن بالنسبة للشرق الأوسط يعتبر من أقوى الأنظمة على كثر من بلدان المنطقة، وأن النظام البرلماني يسير بنظام ديمقراطي وبشكل إيجابي بالنسبة للأمن والاستقرار في اليمن.

وأكد السفير إن اليمن يسير بنجاح في العملية الديمقراطية ومكافحة الإرهاب والتغلب على التحديات التي تواجهه. هذا وكان قد صدرا الأربعاء الماضي قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠م بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من القضاة المستقلين والذي تضمن أسماء (٩) قضاة وهم: ١ - القاضي محمد حسين حيدر الحكيمي - ٢ القاضي سبأ محمد إسماعيل الحجي - ٣ القاضي خميس سالم الديني - ٤ القاضي يحيى محمد عبدالله الإرياني - ٥ القاضي سامية عبدالله سعيد مهدي - ٦ القاضي شرف الدين عبدالله المحسني - ٧ القاضي محمد سهل محمد حمزة ناصر - ٨ القاضي علي سليمان علي.



القاضي سامية مهدي



القاضي يحيى الارياني



القاضي خميس الدينبي



القاضي سبأ الحجي



القاضي محمد الحكيمي



القاضي سعيد مهدي



القاضي سامية عبدالله



القاضي شرف الدين



القاضي سبأ الحجي



القاضي محمد الحكيمي

عملية الحوار... وأكد فخامة نائب رئيس الجمهورية في وقت سابق «أن الانتخابات القادمة وهي استحقاق لكل أبناء الوطن ونرحب بمشاركة القوى السياسية دون استثناء ونقول إنها ستكون في إطار الدستور.. وأضاف فخامة الرئيس وإذا ما كان هناك إصرار على المقاطعة فهي تدرج في الإطار الديمقراطي..

الرقابة على الانتخابات..

إلى ذلك دعا نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام المناضل عبدربه منصور هادي في وقت سابق نول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية والمعهد الديمقراطي الأمريكي إلى مواصلة دعمهم للعملية الديمقراطية في بلادنا والمشاركة في الرقابة على الانتخابات النيابية المقبلة.

وقال نائب الرئيس خلال لقائه سفراء الاتحاد الأوروبي والسفير الأمريكي بصنعاء والمعهد الديمقراطي الأمريكي الشهر الماضي «أن الانتخابات ستتم بشفافية ونزاهة وفي ظل وجود رقابة محلية ودولية.. وأضاف نائب رئيس الجمهورية: أن الانتخابات استحقاق دستوري ونرحب بمشاركة القوى السياسية دون استثناء ونقول إنها ستكون في إطار الدستور.. وأضاف فخامة الرئيس وإذا ما كان هناك إصرار على المقاطعة فهي تدرج في الإطار الديمقراطي..

وكان مجلس النواب قد أقر قائمة المرشحين لعضوية اللجنة العليا للانتخابات بعد التصويت عليها وحازت على الأغلبية المطلقة، وعددهم (١٥) قاضيًا - وقاضية. ويأتي قرار الرئيس على عبدالله صالح بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة لقطع النكث بالبين ووضع حدًا لمسلسل المفاوضات بين المؤتمر الشعبي وأحزاب اللقاء المشترك الذين تعمدوا تعطيل الاستحقاق الانتخابي مرة أخرى والتصل عن اتفاق فبراير ٢٠٠٩م الذي أجل الانتخابات البرلمانية لمدة عامين..

يأتي ذلك في ظل حرص فخامة رئيس الجمهورية على تطوير التجربة الديمقراطية وعدم إدخال البلاد في فراغ دستوري جديد، فقد عرض على اللقاء المشترك تشكيل حكومة وحدة وطنية لتشخيص الانتخابات بشفافية ونزاهة في مختلف مفاصل العملية الانتخابية مع الاستمرار في نفس الوقت

صعاع - بليغ الخطابية

تبدأ اللجنة العليا للانتخابات، بأعضائها الجدد، الأيام القادمة العمل على استكمال الاعداد والتجهيز للاستحقاق الانتخابي القادم في ٢٧ أبريل ٢٠١١م وهو الاستحقاق القانوني الخامس الذي يخوضه البلد منذ تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وإقرار التعددية السياسية والديمقراطية منهجاً لاتراجعه عنه.

جاء ذلك بعد لفظ كبير بسبب عرقلة أحزاب اللقاء المشترك تشكيل اللجنة. هذا وقد أدى اليمين الدستورية أمس الأحد أمام فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن القضاة أعضاء اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والذين تم تعيينهم مؤخرًا من قائمة المرشحين الـ ١٥ المرفوعة من البرلمان.. وأكد فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أثناء لقائه بأعضاء اللجنة العليا للانتخابات الجدد، على أهمية الإعداد الجيد للانتخابات النيابية القادمة وإجرائها في مناخات حرية ونزاهة وشفافية وقال: «عليكم أن تعملوا بروح الفريق الواحد المنسجم وأن تتحملوا مسؤوليتكم بكل شجاعة وإخلاص ومسؤولية.. وأن تعملوا على كل ما من شأنه أداء مهامكم بكل كفاءة مستفيدين من كافة التجارب الانتخابية السابقة وتعزيز الجوانب الإيجابية».

وأضاف أن المسؤولية الملقاة على عاتقكم كبيرة كلجنة مساندة ومستقلة وعلينكم الأخشوا من شيء - وأنتم تؤدون واجباتكم وحكومة وحدة وطنية لتشخيص الانتخابات بشفافية ونزاهة في مختلف مفاصل العملية الانتخابية مع الاستمرار في نفس الوقت والنجاح في مهامهم ولما فيه خدمة الوطن.

المؤتمر على طريق الاستحقاق الديمقراطي

شيماء محمد

المؤتمر الشعبي العام مثلما هو يوماً تنظيم وطني ديمقراطي رائد في تجسيد الإرادة الشعبية المنبثقة من مبادئ وقيم وأهداف الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر هو اليوم أكثر وعياً واستيعاباً لواجباته ومهامه في الدفاع عن انتصاراتها وإنجازاتها ومكتسباتها الكبرى المتجلية في الاستقلال والنظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية والتي جاءت ترجمتها العملية في واقع بناء اليمن الجديد وحماية وضوء الأمن والاستقرار كأساس راسخ قامت وتقوم عليه مسيرة التنمية والبناء والنهوض الحضاري الشامل السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي والمعرفي، التي بها تعانقت أمم وتطلعت اليامنين محمولة اشواقهم إلى واقع يعيشون تحولاته ونماء تقدمه وازدهاره.

هذا هو المؤتمر الشعبي العام الذي كان وسبقه برعاية فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح التعبير الحي للروح الحضارية الاصلية لهذا الشعب العريق العظيم وكذلك فإن المؤتمر أثبت أنه وطني ديمقراطي النشأة جسمائري الوجود حواري النهج لبرواغ وإسلاوم على ثوابت الوطن ومصالحه العليا والدستور والقانون.. من هذا كله اكتسب القوة والقدرة على قيادة شعبنا في تصديده للشدائد والمحن ومواجهة التحديات ومواجهة الاخطار والانتصار عليها في كل الفترات والمراحل العصيبة متجاوزاً أعتدات ومنغلقاتها الحادة وديوبها الوعرة.. ومن موقع القوي القادر الموثق بثني الخار الديمقراطي التعددي لبناء الدولة اليمنية الموحدة والمؤسسه الحديثة واختار الحوار أركاها منه أنه الطريق الأقصر والامل لحل قضايا الوطن، وسار على قاعدة الالتزام بالثوابت الوطنية واحترام الدستور والقانون.

في هذا السياق كانت دعواته المتكررة والمتجددة للحوار والتابع من حرص مسئول على تعميق التجربة الديمقراطية وتطويرها باتجاهات تخدم استحقاقات ومطالبات مسيرة شعبنا الانتخابية والمطلع على الرقي والرفاهية.. ولهذا كان صبوراً وحليماً ما ينظمي الشراكة السياسية في إطار نظامنا السياسي التعددي الذي يقوم على معادلة السلطة والمعارضة.. فكانت في سبيل المصلحة الوطنية تازلاته،

قبالاً بالشرائط احزاب معارضة اللقاء المشترك صامدات في إطار الدستور والقانون لكنها كما هي عادتها وعقليتها المؤامرة إلى طاماً صفت بها حساباتها الخاطئة ورهاناتها الزريع وهذا هو حالها اليوم.. اما المؤتمر فهو يمضي بالتجربة الديمقراطية صوب استحقاقها الدستوري المتمثل بالانتخابات النيابية التنافسية الحرة والنزاهة والشفافية التي تدعو الجميع في الساحة السياسية المشاركة فيها بفعالية، مهتماً نفسه لها بدء عقد مؤتمراته الفرعية في المحافظات والتي شارك فيها أعلى القيادات وشتمثل كل التكوينات المؤتمرية من القاعدة إلى القمة، مؤكداً بهذا الشأن اجراء الانتخابات النيابية في موعدها لأنها حق للشعب وليس على الأحزاب التي هي وسيلتها، اما غايتها تحقيق الإرادة الحرة للجماهير اليمنية التي هي مصدر السلطة باختيار ممثلها في مؤسساتها وعبر صناديق الاقتراع، ومن يقف في وجه هذه الإرادة يضع نفسه في الصف المعادي للشعب والوطن والديمقراطية والامن والاستقرار والتنمية والبناء.. لهذا نقول ان المؤتمرات الفرعية للمحافظات ستكون بمثابة الرد العملي على ذلك الخطاب الديماغوجي لبعض الأطراف السياسية التي تحاول أن تضع نفسها وصياً على أبناء شعبنا غير مرتين أن هذه الوصاية قد انتهت بانتصار الثورة اليمنية وترسيخ نظامها الجمهوري وتحقيق منجز الوحدة العظمى وريثه الديمقراطية وكان على قيادات تلك الأحزاب بدلاً من هيتها الواهمة وطروحاتها الضبابية العفيمة أن تستوعب هبوب رياح التغيير والتحويلات التي يشهدها ويشهدها الوطن من يوم الـ ٢٢ من مايو الأغر ١٩٩٠م وتتواصل اليوم وهذا ما سببرهن عليه جماهير المؤتمر الشعبي العام وانصاره في هذه المؤتمرات التي ستنتهي بانعقاد المؤتمر العام لتكون هبة مؤتمرية تعبر عن هبة وطنية ديمقراطية يجسدنا الشعب في صناديق الاقتراع وبذلك يتأكد بشكل قاطع ان وعية قد تجاوزت تلك الأحزاب ورهاناتها الهلامية الوفاة التي هي من بقايا ماضٍ ولي لاوتكنا لها في حاضر أو مستقبل وطن ٢٢ مايو العظيم.

المنظمات المدنية: المشترك وصل الى مرحلة عداوة مع الديمقراطية

كشفت عدد من قادة منظمات المجتمع المدني أنهم يعدون خطة عمل للتنسيق فيما بين منظماتهم للإسهام بشكل فعال في إنجاح الانتخابات البرلمانية القادمة، وإشغال مساعي أعداء الديمقراطية الذين يحاولون عرقلة هذا الاستحقاق الديمقراطي.

مؤكد في تصريحات لـ «السبأ» أنهم سيعمدون إلى التواجد في أوساط الناس وتوعيتهم وحشدهم في كل المراحل الانتخابية التي تسبق ٢٧ أبريل ٢٠١١م ما فيه خدمة ومصالحة العملية الديمقراطية والوطن والمواطن..

فألى الحصيلة..

استطلاع: عبد الكريم المدني



ونحن بلد ديمقراطي حقيقي والوحيد في المنطقة، ومن حق أي حزب يمتلك مشروعاً سياسياً مبنياً وبرنامجا واضحاً، أن يطرحه على الشعب وأن ينطلق من خلاله إلى التغيير والوصول إلى السلطة ما دامت الصناديق في الحكم.

وقال: ما يلاحظ ومنذ فترة أن أحزاب المشترك تطرف لإسقاط العملية الديمقراطية الديمقراطية وإفراغها من محتواها.. مشيراً إلى أن المشترك وصل إلى حالة عداوة مع الاستحقاقات الديمقراطية فذهب بحرض ضدها، طالب ما استطاع إلى ذلك سبيلاً من المواطنين.

المراكز الانتخابية، مسنوها إلى أن الانتخابات يبريدون من وراء ذلك إيصال البلد إلى الفوضى واللاذولة، وأكد العلفي أن المنظمات المدنية ستكون لاعباً رئيسياً في المعادلة، كما هي اليوم لاعباً وقوة مؤثرة في المجتمع.



علي بالخير



حنظل

واسالبيهم المشبوهة يسعون إلى تعطيل الانتخابات يبريدون من وراء ذلك إيصال البلد إلى الفوضى واللاذولة، وأكد العلفي أن المنظمات المدنية ستكون لاعباً رئيسياً في المعادلة، كما هي اليوم لاعباً وقوة مؤثرة في المجتمع.

وبدأه قال الأخ محمد حمود حنظل - أمين عام النقابة العامة للمهن التربوية والتعليمية: الشعب اليمني أوعى وأكثر مما يتخيل المرأيون والنجاليون.. وقد أثبتت الأيام أن أبناء شعبنا يدركون مصطلحتهم وستجوهون إلى صناديق الاقتراع لادلاء باصواتهم كما سيشاركون في كل المراحل التي تسبق هذا الاستحقاق.

مؤكد أنهم في النقابة سيعملون في كل الأحوال والظروف من أجل إنجاح الاستحقاق الديمقراطي، وحث الناس على ممارسة حقهم وتثبيت الفرصة على المشتكين والمتأمرين على الديمقراطية.

وقال حنظل: لو تأملنا في مواقف المشترك في السنوات الأخيرة سجدنا أنها مع اقتدار كل استحقاق ديمقراطي تحاول زرع المغضات والعراقيل للخلولة نون إجرائه ومع هذا نجد المؤتمر الشعبي العام بما يمتلكه من رصيد سياسي ووطني ونضالي وأغلبية برلمانية و تراكم في الوعي يقدم لهم تنازلات ويسعى جاهداً لإرضائهم من أجل تاصيل العملية الديمقراطية وتعزيزها.

وبهذا الخصوص قال الاخ علي بالخير - الأمين العام لاتحاد عمال اليمن: إن منظمات المجتمع المدني ستتحمل مسؤوليةاتها الوطنية والدستورية والديمقراطية والمهنية وتقوم بدورها في حشد الناس وتوعيتهم بحضور المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، مؤكداً أن المنظمات المدنية والاتحادات والاتحادات سيكون لها حضور كبير ومؤثر في الاتحاف الوطني الهادف إلى تعزيز وترسيخ التجربة الديمقراطية.

وفي هذا الاتجاه ويقولون في مكانه وحضور وتأثير أعضائهم وكوارهم وقياداتهم في الدفع بالناس إلى ممارسة حقهم الديمقراطي بكل حرية وشفافية. واعتبر بالخير أن ما تقوم به أحزاب اللقاء المشترك ناتج عن فهم خاطئ للديمقراطية، مؤكداً أن عمال اليمن مع إجراء الانتخابات في موعدها، وأنهم سيقفون في وجه أية محاولة تقوم بها أحزاب المشترك لعرقلة هذا الاستحقاق الدستوري والشعبي.

وقال: إن صندوق الاقتراع هو الذي يحدد من «الحراك»، والحوثين، وغيرهم من أعداء الوطن ولوصول إلى السلطة عليه ان يأتي من بوابة الانتخابي الديمقراطي بمشاريعها، خصوصاً

وفي السياق ذاته أشار

حنظل: فاقدا القضية لا يمتلك الشعب

العلفي: المنظمات المدنية ستكون لاعباً أساسياً في إنجاح الانتخابات

هو الحكم

بالخير: العمال سيقفون في وجه المحاولات الداعية لعرقلة الانتخابات

يكون فاعلاً وإيجابياً في الدفع بالناس في جميع المراحل الانتخابية بعيداً عن أي حسابات.

سد الطريق

إلى ذلك قال رئيس منظمة «اليمن أولاً» بعدن: إن التغيير لن يكون الا من خلال صناديق الاقتراع فقط وعلى المشترك أن يدرك أنه لن يغير شيئاً المرتين لاجندة غامضة وتسعى لإشغال البلاد في المؤسسات الا من خلال الانتخابات.

وقال: إن صندوق الاقتراع هو الذي يحدد من «الحراك»، والحوثين، وغيرهم من أعداء الوطن ولوصول إلى السلطة عليه ان يأتي من بوابة الانتخابي الديمقراطي بمشاريعها، خصوصاً

ويعتبر بالخير أن ما تقوم به أحزاب اللقاء المشترك ناتج عن فهم خاطئ للديمقراطية، مؤكداً أن عمال اليمن مع إجراء الانتخابات في موعدها، وأنهم سيقفون في وجه أية محاولة تقوم بها أحزاب المشترك لعرقلة هذا الاستحقاق الدستوري والشعبي.

يكون فاعلاً وإيجابياً في الدفع بالناس في جميع المراحل الانتخابية بعيداً عن أي حسابات.

سد الطريق

إلى ذلك قال رئيس منظمة «اليمن أولاً» بعدن: إن التغيير لن يكون الا من خلال صناديق الاقتراع فقط وعلى المشترك أن يدرك أنه لن يغير شيئاً المرتين لاجندة غامضة وتسعى لإشغال البلاد في المؤسسات الا من خلال الانتخابات.

وقال: إن صندوق الاقتراع هو الذي يحدد من «الحراك»، والحوثين، وغيرهم من أعداء الوطن ولوصول إلى السلطة عليه ان يأتي من بوابة الانتخابي الديمقراطي بمشاريعها، خصوصاً

ويعتبر بالخير أن ما تقوم به أحزاب اللقاء المشترك ناتج عن فهم خاطئ للديمقراطية، مؤكداً أن عمال اليمن مع إجراء الانتخابات في موعدها، وأنهم سيقفون في وجه أية محاولة تقوم بها أحزاب المشترك لعرقلة هذا الاستحقاق الدستوري والشعبي.

ملتقى ابناء الثورة يكرم زوجة اول شهداء الثورة

ضمن برنامج «الوفاء» الذي دشنته ملتقى أبناء الثورة «مجدد» بداية العام الجاري للاحتفاء وتكريم عدد من المناضلين وأسر الشهداء ورموز الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر.. يكرم الملتقى عدداً من رائدات النضال الوطني والكفاح المسلح من خلال زيارات ميدانية لأسر الشهداء وتكريم زوجاتهم بشهادة «الوفاء لزوجة الشهيد».

وقالت شفيقة مرشد رئيسة دائرة أسر الشهداء وشؤون المرأة: إن الملتقى يعترض الأيام المقبلة بزيارة أسرة أول شهيد لثورة سبتمبر المجيدة الشهيد صالح الرجعي عضو مجلس قيادة الثورة.

وأشارت إلى أن التكريم يأتي وفاءً وعرفاناً من الملتقى على الدور والنضال النبيل والسامي لها في الوقوف إلى جانب زوجها الشهيد في مراحل نضاله الوطني.. كما ستقام احتفالية أخرى في وقت لاحق بالشهيد الرجعي.. هذا وقد كرم الملتقى الأسبوع الماضي عدداً من أسر الشهداء والمناضلين.